

<p>بداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لحكومة جمهورية استونيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على تنظيم هذا اللقاء الهام الذي يناقش قضية مصيرية تمس أمن واستقرار الشعوب، لقد كانت المياه ولا تزال إحدى أهم مسببات الصراعات والنزاعات التي تعانها العديد من دول العالم، إلا أنها أيضا تعتبر مفتاح الحل لها، إذا ما تم اعتماد الحلول العملية والعلمية التي تُبنى على مبدأ الشراكة وحسن الجوار والاستخدام المستدام للموارد المائية. فالمنطقة العربية على وجه الخصوص تعاني من تحديات خطيرة تهدد مفهوم الأمن المائي، وبالتالي الأمن القومي، إذ يعيش ما يقارب من 362 مليون شخص في المنطقة العربية من أصل 420 مليون في ظل الفقر والاجهاد المائي، ولهذه الأزمة أسباباً طبيعية نظرا لإقليم المنطقة الجاف، والتغير المشهود في المناخ، إضافة إلى الواقع الجيوسياسي الصعب والمتمثل بتواجد أكثر من 60% من مواردها المائية خارج حدودها. الأمر الذي يتطلب ضرورة إيجاد حلول عاجلة مبنية على مبدأ الادارة المشتركة والاستخدام العادل والمنصف.</p>	<p>شكر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا</p>
<p>إن النظر الى الواقع المائي الفلسطيني يضعنا أمام حقيقة صعبة، حيث أن جميع الموارد المائية المشتركة تخضع للتحكم الكامل من قبل الاحتلال الاسرائيلي منذ عام 1967، والذي بات يسيطر على أكثر من 85% من موارد المياه الجوفية، ونحن أيضا لا نستطيع الوصول إلى نهر الأردن وأحواض البحر الميت واستخدامها بسبب احكام الاحتلال سيطرته غير الشرعية عليها، بالتزامن مع اعاقته لجميع جهود سلطة المياه الفلسطينية لتطوير خدمات المياه كحاجة انسانية لأبناء شعبنا، ضاربا عرض الحائط جميع القوانين والمعاهدات الدولية. وعليه، فإن المجتمع الدولي مُطالب بالأخذ بعين الاعتبار قضايا المياه العربية تحت الاحتلال ضمن قضايا المياه المشتركة بشكل استثنائي، بهدف إيجاد آليات فاعلة في الضغط على الاحتلال لوقف سياساته غير الشرعية في نهب واستغلال مصادر المياه، ولابد من تعزيز العمل نحو وقف الحصار المائي الصعب وتداعياته والذي يفرضه الاحتلال على أبناء شعبنا. وهنا، نطالب بضرورة إعادة النظر بشروط العضوية، وبما يسمح لدولة فلسطين بالانضمام لمعاهدة "حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية" كأداة واطار مرجعي قانوني أممي هام يكفل التعاون بين الدول والمنظمات الأعضاء والشركاء، وبما يُسهم في التوزيع العادل والمنصف والإدارة الكفؤة للمياه المشتركة، والاستفادة أيضا من جميع البرامج وآليات التعاون المنبثقة عنها.</p>	<p>الحالة الفلسطينية مدى امكانية الاستفادة من الانضمام للمعاهدة المائية</p>
<p>وحيث أن شبكة خبراء المياه العربية المؤسسة من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه في جامعة الدول العربية، هي ذراع تنفيذي للمجلس لرفد الدول العربية بالخبراء المختصين والدعم الفني اللازم في قضايا إدارة الموارد المائية المشتركة، فإننا في الشبكة بدأنا بالخطوة الأولى من التواصل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا UNECE بهدف تعزيز التعاون الاقليمي مع الدول العربية وتحفيز انضمامها للمعاهدة، وتعزيز استفادة الدول العربية من برنامج عمل معاهدة المياه ومنها برنامج 2024-2022".</p>	<p>شبكة خبراء المياه العربية</p>